إشكالية تنويع الصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023

دراسة قياسية باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة فوريه FARDL

The Issue of Export Diversification and Its Impact on Economic Growth in Algeria During the Period 1990–2023: An Empirical Study Using the Fourier Autoregressive Distributed Lag (FARDL) Approach

حسين خولة 1 ، شلوفي عمير 2

1 طالبة دكتوراه، جامعة الأغواط، مخبر دراسات التنمية الاقتصادية (الجزائر) kh.houcine@lagh-univ.dz

2 أستاذ محاضر أ، مخبر الرقمنة والتطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية (الجزائر) o.cheloufi@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2025/10/22؛ **تاريخ المراجعة**: 2025/11/04؛ **تاريخ النشر**: 2025/12/31

ملخص: تبحث هذه الدراسة في تحليل العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2023، بالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة فوريه (FARDL) الذي يتيح الكشف عن العلاقات الديناميكية قصيرة وطويلة الأجل مع مراعاة التقلبات الهيكلية غير الخطية في السلسلة الزمنية، تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمؤشر للنمو الاقتصادي، والصادرات الإجمالية (EXPORT)كمؤشر رئيسي لقياس أثر تنويع الصادرات. توصلت النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، حيث تبين أن زيادة الصادرات تؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، اذ أن التأثير ايجابي إلا أنه ضعيف ومحدود نسبيا، أكدت النتائج بضرورة تعزيز سياسة تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال تطوير الصناعات التحويلية، والخدمات ذات القيمة المضافة، لما لذلك من أثر في تحقيق نمو مستدام وتقليل هشاشة الاقتصاد الجزائري أمام تقلبات أسعار النفط.

الكلمات المفتاحية: تنويع صادرات، نمو اقتصادي، نموذجFARDL، علاقة طويلة الأجل، تقلبات هيكلية.

تصنيف JEL: C2 ،B22

Abstract

This study examines the relationship between export diversification and economic growth in Algeria over the period 1990–2023, using the Fourier Autoregressive Distributed Lag (FARDL) methodology, which allows the identification of both short- and long-run dynamic relationships while accounting for nonlinear structural fluctuations in the time series. Real Gross Domestic Product (GDP) is used as an indicator of economic growth, while total exports (EXPORT) serve as the main variable to measure the impact of export diversification. The results reveal the existence of a long-run equilibrium relationship between the two variables, indicating that an increase in exports leads to a rise in GDP. Although the effect is positive, it remains relatively weak and limited. The findings emphasize the need to strengthen export diversification policies beyond the hydrocarbon sector by developing manufacturing industries and high value-added services, as these measures contribute to achieving sustainable growth and reducing the vulnerability of the Algerian economy to oil price fluctuations.

Keywords

Export diversification, economic growth, Algeria, FARDL model, long-run relationship, structural fluctuations.

JEL Classification: C2 ،B22

مقدمة:

تشكل الصادرات محركا أساسيا للاقتصاديات العالمية، حيث تعتبر مصدرا رئيسيا للعائدات والتدفق النقدي الأجنبي وتعزز التبادلات التجارية بين الدول، اذ تعمل أساسا على تحقيق أقصى درجات التصنيع الذي يؤدي بدوره إلى تحسين معدلات النمو، لتصبح استراتيجية النمو القائم على التصدير مهيمنة في العديد من البلدان، بالقدر الذي تلعبه الصادرات في تسريع النمو الاقتصادي، ترهن هذه الصادرات مصير العديد من الدول في حال عدم تنوعها، أمر يحتم على هذه الدول العمل على تنمية صادراتها وتنويعها والانتقال إلى تركيبة من الصادرات غير تقليدية، لتجنب التعرض للمخاطر والتقلبات الاقتصادية و تعزيز استقرارها في المدى الطويل.

في هذا السياق تعتبر الجزائر كغيرها من الدول النامية التي تعاني الأحادية في التصدير، حيث تهيمن فيها المحروقات على أكثر من 95% من الحجم الاجمالي للصادرات، يجعل اقتصادها رهينا للأسواق الخارجية وتقلبات أسعار هذا الأخير، كما يعتمد اقتصادها بشكل كبير على الواردات من السلع والخدمات في قطاعاتها الاستهلاكية والانتاجية، بالإضافة إلى عدم تنوع التركيبة السلعية للصادرات وكون النفط مادة غير متجددة مصيرها النفاذ وجب على الدولة الجزائرية العمل على النهوض بالقطاع التصديري وتنويعه، وذلك بعدم الصناعات التصديرية، وهذا يستدعي تبني استراتيجية وطنية واضحة تقوم على عملية تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات وتؤمن المسار التنموي للجزائر مستقبلا باعتبار أن الصادرات أحد أهم محركات النمو الاقتصادي الذي تسعى الجزائر لرفع معدلاته.

إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء ما تقدم ذكره يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر تنويع الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1990-2023؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تنويع الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023، وذلك عند كل مستوى معين من النمو الاقتصادي، وللإجابة على الإشكالية المطروحة سيتم التطرق إلى:

- دراسة المقاربة النظرية لتنويع الصادرات من أنماط وآليات.
- إلقاء الضوء على فكرة تطور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي في الجزائر.
- إبراز مقدار تأثير تنويع الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة كونها تسعى إلى تحليل العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)، اذ تميزت هاته الفترة بتقلبات هيكلية واقتصادية عميقة أثرت على بنية الصادرات، بالإضافة إلى محاولة سد فجوة في الأدبيات الاقتصادية، حيث أن أغلب الدراسات السابقة تناولت العلاقة من منظور كلي تقليدي دون إدماج البعد الهيكلي أو دراسة طبيعة العلاقة في ظل التغيرات غير الخطية والانكسارات الهيكلية التي تميز البيانات الاقتصادية في الدول النامية.

ومن هنا تأتي القيمة المضافة لهذه الورقة البحثية في توظيف نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة فوريه(FARDL) ، الذي يُعد من النماذج الحديثة التي لها القدرة على تحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات في كل من المدى القصير والطويل، مع مراعاة التحولات الهيكلية والتقلبات الزمنية في السلاسل الاقتصادية.

وفي هذا السياق تسعى هذه الدراسة إلى تقديم نتائج أكثر دقة وواقعية يمكن أن تساعد صناع القرار في العمل على صياغة سياسات تنويع صادرات فعالة تسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

المنهج المستخدم: اعتمدنا في هذه الورقة البحثية على تكامل مجموعة من المناهج العلمية بغرض تحقيق أهداف الدراسة وتحليل العلاقة بين المتغيرين: تم أولاً استخدام المنهج الوصفي في دراسة الإطار المفاهيمي والأدبيات السابقة، من خلال جمع المعلومات وتحليل المفاهيم المرتبطة بموضوع تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي.

كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي في دراسة أداء الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة، بهدف تفسير التغيرات في بنيتها واتجاهاتها، وتحليل النتائج.

أما في الجانب التطبيقي للدراسة تم استخدام المنهج الكمي (الاقتصادي) لقياس أثر المتغير التابع على المتغير المستقل باستخدام الأدوات القياسية والاحصائية المناسبة.

الأدبيات والدراسات السابقة:

عرف هذا الموضوع اهتمامًا واسعًا في الأدبيات الاقتصادية العالمية، حيث تناولته عدة دراسات تطبيقية على، نذكر منها:

دراسة Ojo Jonson Adelakun, Oluwafemi Opeyemi 2025 تحت عنوان**:**

"Empirical Re-Investigation into the Export-Led Growth Hypothesis (ELGH): Evidence from EAC and SADC Economies "

تناولت هذه الورقة البحثية اختبار فرضية النمو المدفوع بالصادرات (ELGH) في كل من تجمعي شرق إفريقيا(EAC) ، والتنمية للجنوب الإفريقي (SADC) خلال الفترة 1990-2022، باستخدام نموذج بيانات بانل الديناميكي بطريقة System GMMواختبارات السببية لغرانجر.

أظهرت النتائج وجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين الصادرات والنمو الاقتصادي، مع تأثير إيجابي ومعنوي للصادرات والتكنولوجيا على الناتج المحلي الإجمالي، مقابل تأثير غير معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر والعمل، وتأثير سلبي لانفتاح التجارة بسبب هشاشة الاقتصادات الإفريقية أمام الصدمات الخارجية.

أكدت النتائج صحة فرضية ELGH في هذه التكتلات ودعت إلى تنويع الصادرات، وتطوير التكنولوجيا، وإصلاح المؤسسات لتحقيق نمو اقتصادي مستدام في إفريقيا.

دراسة Olure-Bank, A. M, Mustapha, et al 2024 من خلال ورقتهم البحثية:

"Export Diversification and Economic Growth of ECOWAS Member States (1984–2022)":

تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي ودخل الفرد في دول المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا خلال الفترة 1984–2022، استخدمت تقنية المربعات الصغرى المجمعة (Pooled OLS) واختبار التكامل المشترك، بينت النتائج أن لمؤشر تنويع الصادرات تأثيرًا سالبًا ومعنويًا على نمو الناتج المحلي الإجمالي، بينما كانت القيمة المضافة في قطاع التصنيع لها تأثيرا ضعيفًا وإيجابيًا على نمو دخل الفرد. أشارت النتائج إلى أن اعتماد هذه الدول على تصدير المواد الأولية يحد من تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وأوصت بتعزيز التنويع الصناعي اعتمادًا على الموارد المحلية.

دراسة Pham Thi Tuyet, Hoang Thi Thanh 2021:

"Export diversification and economic growth: A threshold regression approach for emerging markets and developing countries"

حللت الدراسة العلاقة غير الخطية بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي ل 44 دولة ناشئة ونامية خلال الفترة 1995–2015، باستخدام منهجية الانحدار العتبي(Panel Threshold Regression (PTR تم قياس التنويع جغرافيًا بمؤشر هيرفيندال-هيرشمان، ومن حيث المنتجات بمؤشر ثيل.

توصلت النتائج أن تنويع الصادرات يعزز النمو الاقتصادي بعد تجاوز مستوى معين من التنويع، بينما تكون العلاقة الإيجابية بينهما ليست ذات دلالة إحصائية قبل بلوغ هذه العتبة، كما ركزت الدراسة على مستويات التنويع لتحديد النقطة التي يبدأ عندها تأثيره الإيجابي على النمو، ما يجعلها مميزة عن الدراسات التي ركزت فقط على مستويات التنمية.

دراسة Antonios Adamopoulos 2017، المعنونة:

"Exports and Economic Growth an Empirical Study"

تناقش هذه الورقة البحثية العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1970-2017، من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتجهي(VECM) ، وذلك باستخدام ثلاث تقنيات مختلفة للتكامل المشترك تعتمد على نظرية اختبارات الجذور الأحادية البانلية، وهي: المربعات الصغرى المعدلة بالكامل(FMOLS) ، والمربعات الصغرى الديناميكية(DOLS) ، والانحدار المتكامل المعياري(CCR) .

قدمت هذه التقنيات نفس النتائج التجريبية بالاعتماد على منهجية إنجل وغرانجر وفيلبس وكيلاريس.

وأكدت النتائج التجريبية إلى وجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة المدروسة.

التعليق على الدراسات السابقة:

تُظهر الدراسات السابقة تباين نتائج العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي في دول مختلفة، فبعضها أكد الأثر الإيجابي للصادرات على النمو، في حين أظهرت بعض الدراسات الأخرى أثراً سلبياً للتنويع.

تختلف ورقتنا البحثية عن الأدبيات السابقة كونها تركز على الجزائر خلال فترة طويلة، وتستخدم نموذج FARDL لاختبار العلاقة بشكل ديناميكي وأكثر دقة، مع مراعاة التحولات الهيكلية والتقلبات الزمنية التي عرفتها البلاد أنداك في السلاسل الاقتصادية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لتنويع الصادرات

إن التنويع يمثل استراتيجية رئيسية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على الصادرات التقليدية، حيث يساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية، مما يدعم النمو الاقتصادي المستدام.

1- النظريات الاقتصادية الداعمة للعلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي:

في هذا القسم، سنعرض أهم النظريات الاقتصادية التي تدعم العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي، حيث توضح هاته الأخيرة كيف يمكن لتنويع الصادرات أن يساهم في تعزيز الاستدامة الاقتصادية.

1-1- نظرية النمو الداخلي (Endogenous Growth Theory):

نشأت نظرية النمو الداخلي كرد فعل على محدودية نماذج النمو الكلاسيكية الجديدة خاصة نموذج Solow Swan، حيث ركزت النظرية على العوامل التي تنشأ من داخل الاقتصاد نفسه، مثل الاستثمار في رأس المال البشري، التكنولوجيا، البحث والتطوير، بدلا من الاعتماد على عوامل خارجية مؤقتة، فتنويع الصادرات يعمل كأداة لتعزيز النمو الداخلي من خلال فتح أسواق جديدة، وتقليل الاعتماد على تصدير عدد محدود من السلع ودعم الابتكار في القطاعات الصناعية المختلفة، هذا التنويع يساعد الدول على تجاوز تقلبات أسعار المواد الأولية و يعطي للاقتصاد استقرارا أكبر، بحيث يمكن الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة، مثل التكنولوجيا والخدمات مما يؤدي إلى نمو داخلي طويل الأمد (Barro & Martin, 2004, p. 61)

1-2- نظرية ميزات التنافس (Competitive Advantage Theory):

نظرية ميزات التنافس التي قدمها مايكل بورتر(Michael E. Porter) تشير إلى أن الدول أو الشركات تستطيع تحقيق ميزة تنافسية في الأسواق العالمية، اذ تعتمد النظرية على القدرة في تقديم منتجات وخدمات فريدة من نوعها، أو أكثر كفاءة مقارنة بالمنافسين من خلال الابتكار، الجودة، والتطوير المستمر، وليس فقط من خلال الموارد الطبيعية أو العمالة الرخيصة، مما يجعل الشركات أكثر تنافسية على المستوى الدولي. وفي إطار تنويع الصادرات، يمكن للدول أن تطور صادرات ذات قيمة مضافة عالية بناءً على الميزة التنافسية، مثل التركيز على

صناعات متقدمة تكنولوجيًا أو المنتجات ذات الجودة العالية التي تتفوق على المنافسين العالميين (Porter, 1990, p. 33). يساعد ذلك في تقليل الاعتماد على المواد الخام أو المنتجات التقليدية وتعزيز النمو الاقتصادي.

3-1- نظرية التجارة الدولية (International Trade Theory)

نظرية التجارة الدولية تُفسر كيفية وأسباب تبادل الدول للسلع والخدمات مع بعضها البعض، إذ تعتمد هذه النظرية على عدة مفاهيم، منها الميزة المطلقة (Absolute Advantage) التي قدمها آدم سميث، والميزة النسبية (Comparative Advantage) التي طورها ديفيد ريكاردو. وفقًا لهذه النظريات، تستفيد الدول من التجارة الدولية عندما تتخصص في إنتاج السلع والخدمات التي يمكنها إنتاجها بكفاءة أكبر، سواء كانت تمتلك ميزة مطلقة أو نسبية في الإنتاج، في سياق تنويع الصادرات، تعني هذه النظرية أن الدولة يمكن أن تحقق نموًا اقتصاديًا مستدامًا من خلال توسيع قاعدة صادراتها إلى قطاعات متنوعة تتسم بالكفاءة الاقتصادية، يتم ذلك من خلال تبني التجارة الحرة وفتح أسواق جديدة (Smith, 1776, p. 124).

2- أنماط تنويع الصادرات:

ويمكن تقسيمها إلى نمطين كالآتي:

2-1- تنويع الصادرات العمودي (Vertical Diversification):

يركز هذا النمط من الصادرات على تحسين سلسلة القيمة للمنتجات الحالية، وذلك من خلال إضافة مراحل تصنيع جديدة أو تحسين جودة المنتج النهائي، يعني ذلك الانتقال من تصدير المواد الخام إلى تصدير المنتجات المصنعة أو شبه المصنعة، مما يرفع من قيمة الصادرات ويعزز العائد الاقتصادي.

2-2- تنويع الصادرات الأفقي (Horizontal Diversification):

يشير النمط الأفقي إلى إضافة منتجات جديدة إلى قاعدة الصادرات دون تغيير كبير في الهيكل الصناعي أو الاقتصادي، الفكرة الأساسية هي تصدير منتجات مختلفة من نفس القطاع أو قطاعات مشابهة، مما يتيح تقليل الاعتماد على منتج أو قطاع واحد وزيادة مرونة الاقتصاد في مواجهة التقلبات العالمية.

3- سياسة الدولة واجراءاتها المتبعة في تنمية وتنويع القطاع التصديري والنهوض به:

يعد تطوير وتنويع القطاع التصديري أمرا حيويا لتجنب الاعتماد على مصدر واحد للتصدير، وتعمل الدولة على تحقيق ذلك من خلال مجموعة من الآليات، من أبرز هاته الاجراءات نجد:

3-1-تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة:

3-1-1- تحرير التجارة الخارجية: إن تحرير التجارة الخارجية الجزائرية تجسد من خلال ما تضمنته المادة 19 من دستور 1989، وفي الجانب التنظيمي ما يبرز ذلك، من خلال إلغاء سيطرة الدولة على التجارة الخارجية والحرية التامة لممارستها، ما عدا الميادين الاستراتيجية، ويعتبر المرسوم التنفيذي 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991، والمتعلق بشروط التدخل في التجارة الخارجية أول نص قانوني وتنظيمي مجسد لحرية التجارة الخارجية (سعيدي و طباييية، 2019، صفحة 3)، وقد كرس الأمر 03-04 المؤرخ في 19 جويلية 2003 مبدأ الحرية الخارجية.

3-1-1- تخفيض قيمة العملة الوطنية: ويكون هذا التغيير إجباريا بهدف تصحيح اختلال أساسي كما هو الحال في ترقية الصادرات خارج المحروقات، اذ أن هذا الإجراء لم تكن تراه السلطات الوطنية مناسبا لأنه لم يكن يؤدي إلى تنويع الصادرات نظرا لافتقاد الاقتصاد الوطني للفائض، غير أن هذه الفكرة بدأت تتغير تدريجيا، وأصبحت هذه السياسة مفروضة على السلطات النقدية بناءا على شروط المؤسسات النقدية والمالية الدوليتين (بالحراث، 2014، صفحة 48)، ليتم اتخاذ أول قرار بالتخفيض سنة 1991 بنسبة 22% (بطاهر، 2006، صفحة 119)، ثم سنة 1994 بنسبة 40%، تليها سنتي 2009 و2013 بنسبة 10%، فيؤدي التخفيض إلى ازدياد الطلب الخارجي على الإنتاج

الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير، وبالتالي تسوية المبادلات الخارجية عند مستوى يضمن توازن السوق (جبوري، 2006، صفحة 354).

3-2- الاجراءات المالية والجمركية والضريبية:

3-2-1- الاجراءات المالية: تجسدت في قانون النقد والقرض 90-10 والذي تضمن مواد متعلقة بمعالجة وتسيير عمليات التجارة الخارجية لا سيما ما تعلق منها بالتصدير (بن ساحة، 2011، صفحة 103). ومع القانون رقم 90-02 في مادته 07 التي نصت على السماح للمصدر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة من عملية تصدير المنتجات خارج المحروقات، ومنذ سنة 1994 أصبح بإمكان المصدرين تسجيل 50% من حصيلة صادراتهم ومن منتجاتهم المنجمية.

3-2-2- الإجراءات الجمركية: تمثلت في العديد من الأنظمة أهمها: نظام التصدير المؤقت، نظام القبول المؤقت، نظام إعادة التموين بالإعفاء، نظام المستودع الجمركي.

3-2-3- الإجراءات الضريبية: تعتبر الضرائب عنصرا هاما في عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال اعفاء المؤسسات المصدرة اعفاء كليا أو جزئيا من دفع الضرائب كالإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لجميع عمليات البيع والتصنيع التي تتعلق بالبضائع المصنعة، والاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة تتراوح بين 3-5 سنوات (حمشة، 2013، صفحة 97).

4- تحليل أداء الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة (1990-2023):

من أجل تحليل أداء اجمالي الصادرات الجزائرية (مليار دولار)، خلال الفترة 1990 إلى غاية 2023، تم تمثيلها في الشكل التالي:

الشكل (01): تغيرات اجمالي الصادرات الجزائرية بدلالة الزمن خلال الفترة (1990-2023)

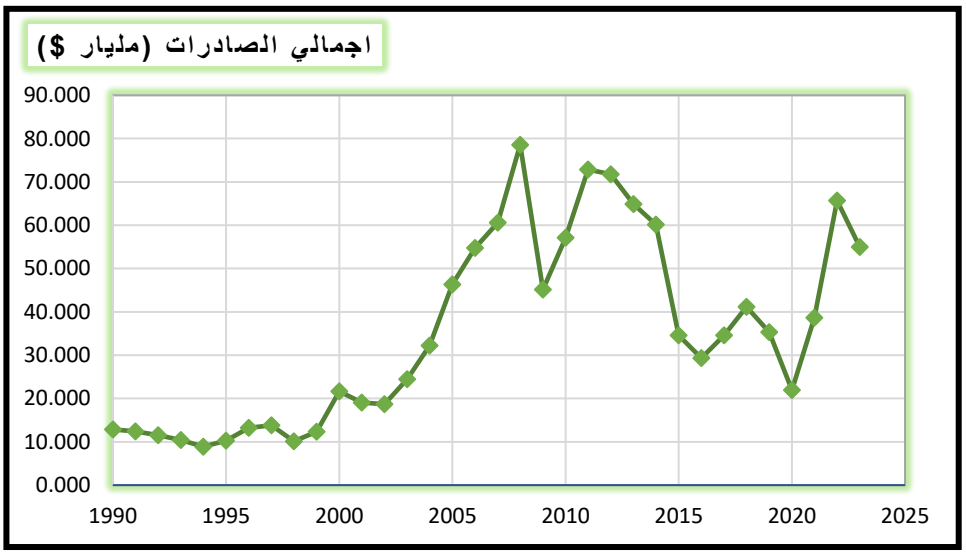

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك العالمي ومخرجات Eviews 13

من خلال الرسم البياني الممثل في الشكل أعلاه، نلاحظ أن الجزائر شهدت تغيرات كبيرة في صادراتها، نتيجة لعدة عوامل اقتصادية وسياسية وعالمية، إذ أن الاقتصاد الجزائري وكما هو معروف يعتمد وبشكل كبير على الهيدروكربونات مما جعله عرضة لتقلبات أسعار النفط.

إذا من خلال الرسم البياني أعلاه، نلاحظ أن اجمالي الصادرات تميزت بالارتفاع الكبيرة في تسعينيات القرن الماضي، حيث كانت 12.880 مليار دولار سنة 1990، واستمرت بالزيادة رغم بعض التذبذبات إلى غاية سنة 2008 إذ قدرت بـ 78.589 مليار دولار، إلا انها وبعد سنة 2008 شهدت تذبذبات حادة مع انخفاض ملحوظ سنة 2015 و2020 قدرت بـ 34.565 و 21.932 مليار دولار على التوالي، يعود ذلك إلى انخفاض أسعار النفط والعوامل الجيوسياسية التي فرضت تحديات على الصادرات، وعادت مرة أخرى للتحسن الطفيف الذي

لوحظ في السنوات الثلاث الاخيرة إذ بلغت ما قيمته 54.980 مليار دولار سنة 2023، دلالة على تحسين العلاقات التجارية والقوانين التنظيمية لجذب الاستثمارات في قطاعات مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الرقمية.

وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة لتحسين القطاعات الزراعية والصناعية الغير الهيدروكربونية وغيرها، لاتزال الجزائر تواجه تحديات هيكلية كبيرة في تحقيق التنويع الكامل، ولا يزال الاقتصاد يعتمد على صادرات المحروقات ما نسبته 95% من اجمالي الصادرات، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (2): صادرات الجزائر في قطاع المحروقات وخارجه (1990-2023)

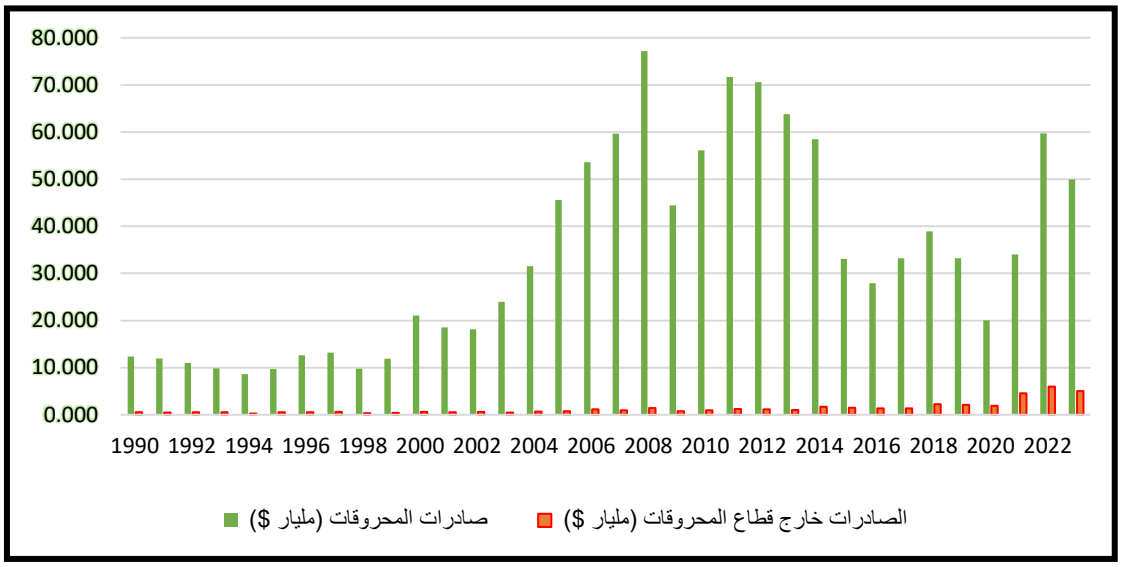

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

المحور الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر:

في هذا الجزء من ورقتنا البحثية سنتطرق للدراسة التطبيقية المتمثلة في استخدام نموذج FARDL لتقدير العلاقة بين اجمالي الصادرات بشقيها، والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي world bank والديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

1- التعريف بنموذج الدراسة القياسية:

قبل التعريف بالنموذج المستخدم لابد من الولوج إلى التعريف بالمتغيرات المستخدمة، كمايلي:

1-1- التعريف بمتغيرات الدراسة:

ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على اشكالية ورقتنا البحثية، استعملنا متغيرين لقياس العلاقة بينهما المتمثلين في:

1-1-1- النمو الاقتصادي (GDP): ممثلا بإجمالي الناتج المحلي في الجزائر، معبر عليه بالأسعار الثابتة للعملة المحلية، ويمكن دراسة تطوراته التاريخية من خلال الشكل الموالي:

الشكل (3): تطورات اجمالي الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

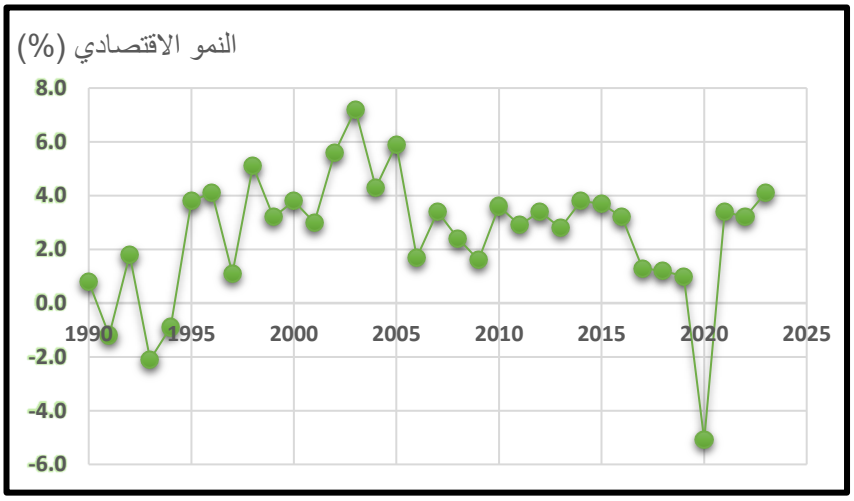

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews 13

من خلال الشكل الثالث، نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت تذبذبات كبيرة بين قيم موجبة وبعض القيم السالبة خلال الفترة 1990إلى غاية 2023، حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2003 بنسبة 7.2%، ويعود ذلك لارتفاع أسعار النفط بالإضافة إلى إطلاق الحكومة لبرامج تنموية واصلاحات اقتصادية هيكلية، وبفضل فائض الإيرادات النفطية تمكنت الجزائر من إلغاء جزء من الديون الخارجية مما خفف الضغط المالي على الاقتصاد (صندوق النقد الدولي، تقرير الجزائر 2003).

في حين نلاحظ أن أقل قيمة كانت سنة 2020 بنسبة 5.1- %، يرجع ذلك لعدة عوامل منها تأثير جائحة كوفيد-19التي أدت إلى الإغلاق العام وتعليق الأنشطة الاقتصادية وتراجع انتاج المحروقات، بالإضافة إلى غياب التنويع الاقتصادي الذي جعل الاقتصاد هشا أمام الصدمات، إلا أنه تحسن النمو الاقتصادي خلال السنوات الثلاثة الأخيرة نتيجة تحسن الأوضاع وارتفاع أسعار المحروقات.

2-1-1- إجمالي الصادرات (EXPORT): ممثلا في صادرات الجزائر بشقيها صادرات المحروقات وخارج قطاع المحروقات، مقاس بمليار دولار أمريكي، وقد تم دراسة تطوراته سابقا.

2-1- عرض نموذج الدراسة:

ان اختيار النموذج الملائم للموضوع محل الدراسة يتوقف على مدرى استقرارية السلاسل الزمنية، حيث سنعتمد في دراستنا على الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المعزز بمكونات فوريه Fourier augmented Autoregressive) (FARDL) Model Distributed Lag).

تم استخدام منجية FARDL المطور سنة 2018 من طرف (McNown, Sam, , & Goh, , 2018)، بسبب مزايا المنهجية المتمثلة في قدرتها للتغلب على المشكلات الشائعة المرتبطة بحجم العينة الغير كافي وقوة الاختبار في اختبار الحدود (bounds test) التقليدي ل ARDL، كما يوفر نموذج FARDL حلا قويا للتعامل مع الانكسارات الهيكلية على عكس النماذج الخطية وغير الخطية الموسعة لنموذج ARDL.

وعليه اعتمدنا في دراسة العلاقة بين الصادرات (EXPORT) والنمو الاقتصادي (GDP) على النموذج التالي:

حيث:

$$GDP_t = f\,(EXPORT_t) + \xi_t$$

GDP_t: النمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية كمتغير تابع (dependent variable).

$EXPORT_t$: إجمالي الصادرات معبر عليه بمليار دولار أمريكي كمتغير مستقل (Independent variable).

ε_t: الخطأ العشوائي(residual) .

2- الدراسة الإحصائية واختبار جذر الوحدة:

2-1- الدراسة الإحصائية: لابد من معرفة المميزات والخصائص الوصفية لمتغيرات محل الدراسة كما هو مبين في الشكل التالي:

الجدول (01): الإحصاء الوصفي للمتغيرين

	GDP	EXPORT
Mean	2.562059	35.30468
Median	3.200000	33.39273
Maximum	7.200000	78.58900
Minimum	-5.090000	8.890000
Std. Dev.	2.377719	21.94099
Skewness	-1.048488	0.423659
Kurtosis	4.902166	1.843885
Jarque-Bera	11.35536	2.910613
Probability	0.003421	0.233329
Sum	87.11000	1200.359
Sum Sq. Dev.	186.5671	15886.44
Observations	34	34

المصدر: من إعداد الباحثين اعتادا على مخرجات Eviews 13

يظهر الجدول أعلاه الإحصائيات الوصفية لكل من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، والصادرات (EXPORT)، حيث يظهر GDP تركزا معتدلا في القيم مع ميل نحو القيم الأدنى وتوزيعا حادا نسبيا يشير إلى وجود بعض القيم المتطرفة، في المقابل تتميز الصادرات بتوزيع أكثر توازنا مع تشتت أكبر وميل طفيف نحو القيم الأعلى، مما يعكس تنوعا أكبر في البيانات.

في حين يبين اختبار التوزيع الطبيعي Jarque- Bera، ومن خلال قيمة الاحتمال يوضح أن الناتج المحلي الإجمالي لا يتبع التوزيع الطبيعي، بينما تقترب الصادرات من التوزيع الطبيعي، مما يشير إلى استقرار نسبي فيها مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي.

وكإضافة للدراسة الإحصائية للمتغيرين، تم حساب مصفوفة الارتباط الخاصة بالمتغيرين كالتالي:

	GDP	EXPORT
GDP	1	0.2209818184289657
EXPORT	0.2209818184289657	1

حيث تشير المصفوفة إلى وجود ارتباط إيجابي ضعيف نوعا ما، دلالة على وجود عوامل أخرى تأثر على GDP .

2-2- اختبارات جذر الوحدة ADF:

إذا وقبل نمذجة العلاقة بين المتغيرين كان لزاما الولوج إلى سكون السلاسل محل الدراسة أولا، اذ استعملنا اختبارات ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، حيث تبحث عن استقرارية سلسلة من عدمها، والجدول التالي يمثل نتائج تطبيق الاختبار كالتالي:

الجدول (02): نتائج اختبار جذر الوحدة لكل من GDPوEXPORT عند المستوى

At Level	GDP	EXPORT
With Constant	t-Statistic: -3.9325 Prob: 0.0049 ***	t-Statistic: -1.5967 Prob: 0.4730
With Constant & Trend	t-Statistic: -3.8690 Prob: 0.0251 **	t-Statistic: -2.0389 Prob: 0.5593
Without Constant & Trend	t-Statistic: -1.1967 Prob: 0.2068	t-Statistic: -0.2981 Prob: 0.5707

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات STATA 15

من خلال نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) أعلاه، نلاحظ أن متغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يظهر السكون عند تضمين الثابت أو الاتجاه العام عند مستوى دلالة 1% و5% على التوالي دلالة على قبول الفرضية الصفرية للجذر الأحادي، في حين أن متغير الصادرات (EXPORT) يظهر عدم السكون في جميع الحالات حيث نقبل الفرضية البديلة عند مستوى دلالة 1% و5%، ويمكن القول أن متغير الصادرات غير ساكن في المستوى، ولهذا سنقوم بالاختبار في الفرق الأول لضمان استقرار السلاسل الزمنية والجدول الموالي يوضح نتائجه كالتالي:

الجدول (03): نتائج اختبار جذر الوحدة لكل من GDPوEXPORT عند الفرق الأول

At First Difference	d (GDP)	d (EXPORT)
With Constant	t-Statistic: -9.2727 Prob: 0.0000 ***	t-Statistic: -5.6421 Prob: 0.0001 ***
With Constant & Trend	t-Statistic: -9.1419 Prob: 0.0000 ***	t-Statistic: -5.5383 Prob: 0.0004 ***
Without Constant & Trend	t-Statistic: -9.3838 Prob: 0.0000 ***	t-Statistic: -5.6604 Prob: 0.0000 ***

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات STATA 15

يظهر الجدول (03) نتائج ADF لكل السلسلتين الزمنيتين عند الفرق الأول، حيث نلاحظ أن السلسلتين استقراتا عند الفرق الأول، ويمكن القول أن متغير الناتج المحلي متكامل عند المستوى ((I(0))، في حين أن متغير الصادرات متكامل من الدرجة الأولى ((I(1))، وعليه يمكن تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المعزز بمكونات فوريه (FARDL) على تأثير تنويع الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023).

3- تقديم نموذج الدراسة FARDL

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وتحقق شرط المنهجية، يمكن دراسة أثر تنويع الصادرات على النمو الاقتصادي باستخدام الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المعزز بمكونات فوريه في الأجلين الطويل والقصير، وتماشيا مع المنهجية نستخدم نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد الخاص بها، والذي يعطى من الشكل التالي:

$$\Delta GDP_t=\beta_0+\beta_1 GDP_{t-1}+\beta_2 EXPORT_{t-1}+\sum_{i=1}^{p-1}\alpha i\,\Delta GDP_{t-i}+\sum_{J=0}^{q-1}\theta j\,\Delta EXPORT_{t-j}+\gamma_1 \sin\left(\frac{2\pi tk}{T}\right)+\gamma_2 \cos\left(\frac{2\pi tk}{T}\right)+\varepsilon t$$

4- عرض النتائج وتحليلها

في هذا الجزء من ورقتنا البحثية سنقوم بعرض نتائج تطبيق نموذجFARDL وتقديم تحليل شامل مع التركيز على العلاقة الديناميكية بين المتغيرات المدروسة، ومدى توافقها مع الفرضيات الاقتصادية.

4-1- مخرجات تقدير نموذج FARDL

بداية وقبل الحصول على نتائج التقدير للأجلين الطويل والقصير، لابد المرور بعدة اختبارات كمايلي:

4-1-1- اختبار درجة التأخير الزمني الأمثل

لضمان تقدير نموذج متزن، يتم وباستخدام الأداة القياسية Akaikeتحديد عدد التأخيرات الزمنية المناسبة والتي تحقق أقل مستوى من الخطأ، والمتمثلة في أقل قيمة لهذا المعيار ويمكن توضيح نتائجه في الشكل التالي:

الشكل (04): درجة التأخير المناسبة

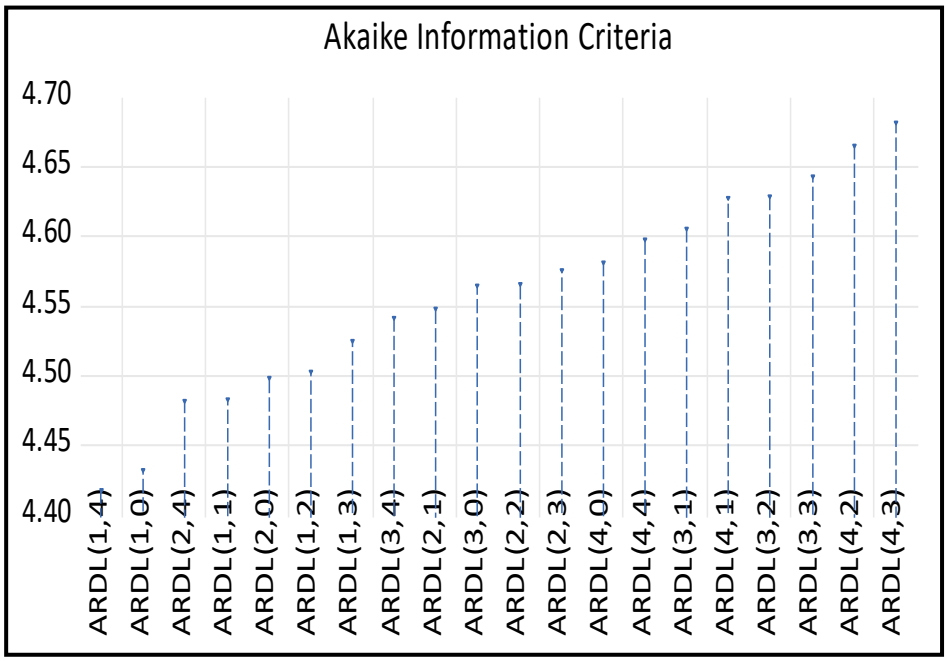

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews 13

الشكل أعلاه يعرض قيم معيار Akaike Information Criterion (AIC) لمجموعة مختلفة من نماذج FARDL، حيث نلاحظ أن النموذج الأمثل هو FARDL (1,4) لأنه يعطي أقل قيمة للمعيار.

4-1-2- درجة التردد الجزئي

ويمكن تمثيل درجة التردد الجزئي في الجدول التالي:

الجدول (04): درجة التردد الجزئي المناسبة لنموذج FARDL

	Value
KSTAR	1.1400

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews 13

نحدد درجة التردد الجزئي المناسبة عن طريق معيار Akaike، إذ تعتبر خطوة مهمة في نموذج FARDL، حيث وجدنا معلمة التردد التي تحقق الحد الأدنى I=1.14 ويمكن تمثيل الرسم البياني الخاص بها كالتالي:

الشكل (05): الرسم البياني الخاص بدرجة التردد الجزئي بالاعتماد على معيار AIC

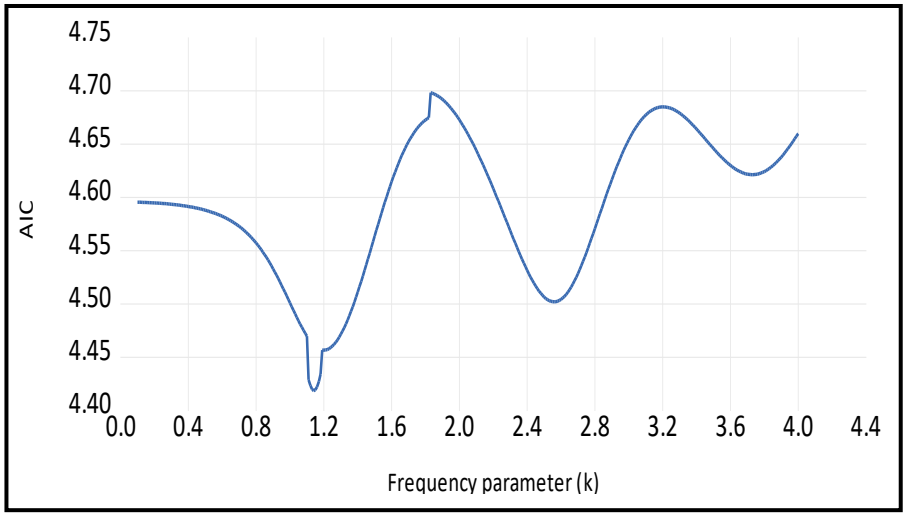

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews 13

2-4- اختبارات التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود

يستخدم اختبار منهج الحدود للتكامل المشترك (Bounds Testing Approach) في تحديد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين GDP وEXPORT، في نموذج FARDL.

الجدول (06): نتائج اختبار منهج الحدود Bounds Test

Overall F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	13.95768	10%	4.04	4.78
k	1	5%	4.94	5.73
		2.5%	5.77	6.68
		1%	6.84	7.84
Actual Sample Size	30	Finite Sample: n=30		
		10%	4.29	5.08
		5%	5.395	6.35
		1%	8.17	9.285
t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-5.062886	10%	-2.57	-2.91
		5%	-2.86	-3.22
		2.5%	-3.13	-3.5
		1%	-3.43	-3.82

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews 13

بناءا على الجدول أعلاه، ومن خلال اختبار Overall F- Bounds Test نلاحظ أن القيمة المحسوبة (13.95768) =F_S أعلى من جميع القيم الحرجة F_T عند مستويات معنوية مختلفة، وعليه نستنتج رفض الفرضية الصفرية والتأكيد على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرين.

ومن جهة أخرى ومن خلال اختبار t- Bounds Test نلاحظ أن $t_T < t_S$ عند مستويات معنوية مختلفة، وعليه نقبل الفرضية البديلة ونحكم بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين في نموذج.

4-3- نتائج تقدير معلمات الأجلين الطويل والقصير

توضح النتائج التالية القيم المقدرة للمعاملات ضمن نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (Unrestricted Error Corretion Model)، وذلك لاختبار العلاقة بين المتغيرين على المدى القصير والارتباط بين الأخطاء للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

نلاحظ من خلال الجدول (07)، القيم الاحتمالية لمعلمات التردد الجزئي (3.5209-) و(3.7194) أقل من مستوى معنوية 0.05، دلالة على أن كلا المعلمتين دالتا إحصائيا عند مستوى ثقة 95%، ومنه يمكن القول أن نموذج FARDL يعكس الظاهرة المدروسة بشكل دقيق.

الجدول (07): نتائج تقدير نموذج UECM

Dependent Variable: D(GDP)
Method: ARDL
Date: 12/14/24 Time: 22:29
Sample: 1994 2023
Included observations: 30
Dependent lags: 4 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): EXPORT
Static regressors: COS(2*@PI*1.14*@OBSNUM/@OBSSMPL) SIN(2*@PI *1.14*@OBSNUM/@OBSSMPL)
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 20
Selected model: ARDL(1,4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)*	-1.004679	0.198440	-5.062886	0.0001
EXPORT(-1)	0.156282	0.067881	2.302302	0.0316
C	-2.490146	2.384027	-1.044512	0.3081
D(EXPORT)	0.038504	0.033393	1.153078	0.2618
D(EXPORT(-1))	-0.156761	0.066081	-2.372273	0.0273
D(EXPORT(-2))	-0.111213	0.055949	-1.987773	0.0600
D(EXPORT(-3))	-0.093433	0.046941	-1.990441	0.0597
COS(2*@PI*1.14*@OBSNUM/@OBSSMPL)	-3.520912	1.109427	-3.173630	0.0046
SIN(2*@PI*1.14*@OBSNUM/@OBSSMPL)	3.749152	1.721761	2.177511	0.0410

R-squared	0.626955	Mean dependent var	0.206667
Adjusted R-squared	0.484843	S.D. dependent var	2.719323
S.E. of regression	1.951779	Akaike info criterion	4.418685
Sum squared resid	79.99830	Schwarz criterion	4.839044
Log likelihood	-57.28028	Hannan-Quinn criter.	4.553162
F-statistic	4.411686	Durbin-Watson stat	2.280492
Prob(F-statistic)	0.002975		

* p-values are incompatible with t-bounds distribution.

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews 13

بعد تقدير العلاقة الديناميكية بين المتغيرات محل الدراسة كما هو موضح في نتائج تقدير نموذجUECM، ولتفسير الظاهرة بشكل شامل ودقيق نقوم بفصل المعادلتين، وذلك لتحليل معادلة الأجل الطويل والأجل القصير كل على حدي، كما هو مبين في الجداول أدناه.

4-3-1- نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

ويمكن عرض النتائج في الجدول التالي:

الجدول (08): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXPORT	0.155554	0.069598	2.235031	0.0364
C	-2.478548	2.457468	-1.008578	0.3247

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews 13

بناءا على المخرجات، تشير نتائج التقدير أن المتغير المستقل المتمثل الصادرات (EXPORT) له تأثير معنوي على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في المدى الطويل، حيث يشير المعامل أن زيادة وحدة واحدة من الصادرات تؤدي إلى زيادة بنسبة 0.1555 في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، في حين نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (0.0364) أقل من 0.05 دلالة على المعنوية الإحصائية عند مستوى ثقة 95% ، وهذا ما تؤكده النظرية الاقتصادية فزيادة الصادرات تعمل على تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج المحلي الذي بدوره يعمل على تحسين الكفاءة وزيادة العائدات من العمل مما يحسن الاستثمار المحلي والأجنبي وبالتالي يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي(GDP).

4-3-2- نتائج تقدير معلمات الأجل القصير

يمكن توضيح نتائجه في الجدول التالي:

الجدول (09): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(1, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/14/24 Time: 22:55
Sample: 1990 2023
Included observations: 30

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXPORT)	0.038504	0.030361	1.268205	0.2186
D(EXPORT(-1))	-0.156761	0.036664	-4.275673	0.0003
D(EXPORT(-2))	-0.111213	0.043939	-2.531065	0.0194
D(EXPORT(-3))	-0.093433	0.041244	-2.265359	0.0342
COS(2*@PI*1.14*@OB...	-3.520912	0.921342	-3.821504	0.0010
SIN(2*@PI*1.14*@OB...	3.749152	0.738485	5.076819	0.0001
CointEq(-1)*	-1.004679	0.180920	-5.553170	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 13

من خلال نتائج تقدير معلمات الأجل القصير أعلاه، يظهر وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، حيث نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ بلغ 1.0046-بقيمة سالبة وباحتمال أقل من 0.01 أي أنه معنوي إحصائيا عند مستوى ثقة 99%، ويمكن القول أن نحو 100% من الانحراف عن التوازن طويل الأجل يتم تصحيحه في الفترة الزمنية التالية.

4-4- دراسة صلاحية النموذج

سنتطرق في هذا الجزء من ورقتنا البحثية لدراسة صلاحية نموذج FARDL وللقيام بذلك لابد من إجراء عدة اختبارات تتيح لنا التأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية.

4-4-1- الاختبارات التشخيصية الخاصة ببواقي النموذج

بناءا على نتائج الاختبارات الخاصة ببواقي النموذج، يمكن استنتاج أن النموذج لا يعاني من مشاكل الارتباط الذاتي أو عدم تجانس التباين، كما أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وتمثل شوشرة بيضاء.

4-4-2- اختبارات الاستقرارات الهيكلية

ملائمة الشكل الدالي:

الجدول (10): نتائج اختبار Ramsey

Ramsey RESET Test
Equation: FOURIERARDL
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: GDP GDP(-1) EXPORT EXPORT(-1) EXPORT(-2) EXPORT(-3) EXPORT(-4) COS(2*@PI*1.14*@OBSNUM/@OBSSMPL) SIN(2*@PI*1.14*@OBSNUM/@OBSSMPL) C

	Value	df	Probability
t-statistic	1.393112	20	0.1789
F-statistic	1.940761	(1, 20)	0.1789
Likelihood ratio	2.778416	1	0.0955

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 13

من خلال نتائج اختبار Ramsey وبناءا على احتمالية الخطأ (p-value) لكل من t-statistic وF-statistic التي تظهر أكبر من 0.05، دلالة على أن النموذج المستخدم لا يعاني من أخطاء في الشكل الوظيفي.

4-4-3- اختبار الانكسارات الهيكلية

ويمكن دراسة الانكسارات الهيكلية الخاصة بنموذج FARDL من خلال المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي بتمثيلهما البياني كالآتي:

الجدول (11): التوزيع التراكمي للبواقي ومربعات البواقي

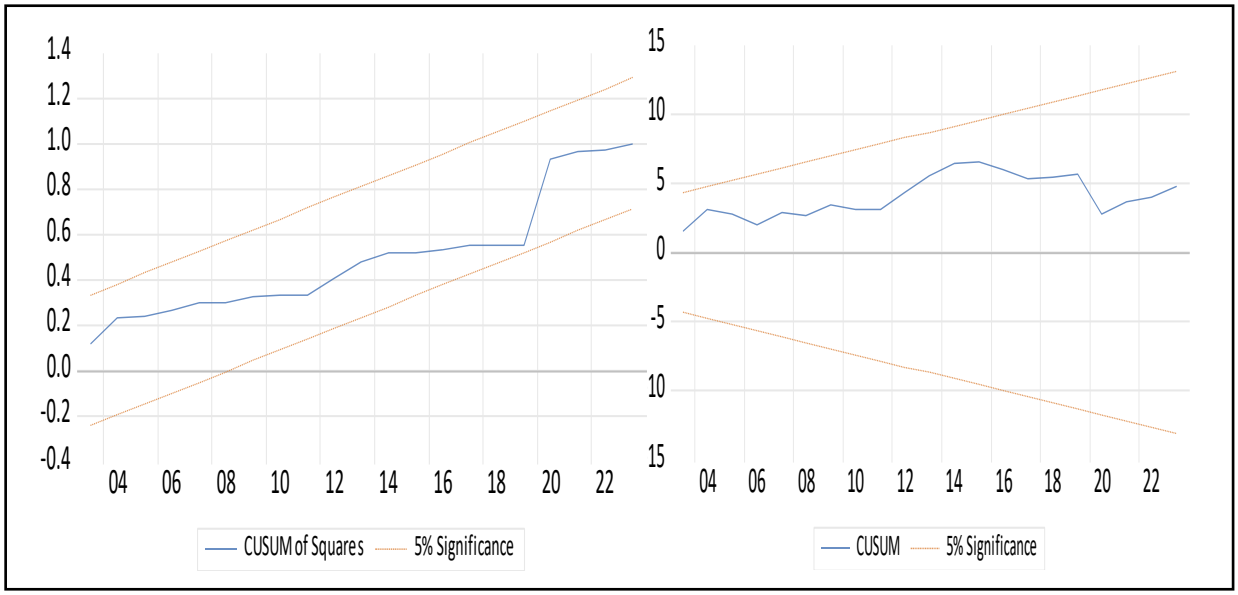

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 13

نلاحظ من خلال التمثيل البياني للمنحنيين التوزيع التراكمي للبواقي والتوزيع التراكمي لمربعات البواقي، أن المنحنين داخل مجال الثقة (0.05)، وبالتالي يمكن استنتاج أن معلمات النموذج بما ذلك ميلها وثباتها، لم تشهد أي تغيرات هيكلية طوال فترة الدراسة.

5- خاتمة:

تعتبر استراتيجية تنويع الصادرات ركيزة أساسية في رسم السياسات الاقتصادية وعاملا حيويا لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي، إذ أصبح مشكل تنويع الصادرات يشكل جدلا كبيرا خاصة أمام الصدمات والتقلبات الخارجية التي تصيب الاقتصاد الجزائري بأزمة شح مصادر التمويل في ظل انخفاض أسعار المحروقات، تم من خلال هاته الورقة البحثية دراسة اشكالية تنويع الصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023 باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة فوريه FARDL، وفيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها:

علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، حيث أن الصادرات تؤثر على الناتج المحلي الاجمالي بما قيمته 0.1555 أي أن زيادة الصادرات الاجمالية ب1% تؤدي بالزيادة في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 0.1555%، حيث أن التأثير ايجابي إلا أنه ضعيف ومحدود نسبيا رغم الاعتماد شبه الكامل للاقتصاد الجزائري (95%) على صادرات المحروقات، إذ يعكس ذلك ضعف القيمة المضافة لهذه الصادرات، فالاقتصاد المحلي اقتصاد ريعي يعتمد على بيع المواد الخام بأسعار عالمية متقلبة تستخدم لتغطية النفقات الحكومية دون وجود أثر ايجابي ممتد على باقي القطاعات الاقتصادية أو تحقيق آثار انتشار (Spillover Effects) بالإضافة لعدم توجيه العائدات النفطية نحو تحفيز استثمارات منتجة تحقق نمو مستدام، مع غياب استراتيجية تنويع فعالة للنهوض بالصادرات خارج قطاع المحروقات.

التوصيات:

وكحلول من أجل الوصول إلى استراتيجية قوية لتنويع اقتصادي يشمل العديد من القطاعات الاقتصادية وتقليل الاعتماد على التبعية لقطاع المحروقات، توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات تمثلت في:

على المدى القصير: العمل على تحسين جودة المنتجات المحلية بتبسيط الإجراءات الإدارية وإطلاق برامج عاجلة لدعم الصناعات التصديرية غير النفطية، مع تعزيز التعاون الإقليمي والدولي للوصول إلى الأسواق الخارجية.

على المدى المتوسط: توجيه العائدات النفطية نحو الاستثمار المستدام مع تنمية القطاعات الانتاجية كالقطاع الفلاحي والصناعي، وقطاعات ذات القيم المضافة العالية مثل التكنولوجيا والصناعات التحويلية.

على المدى الطويل: هيكلة الاقتصاد المحلي للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، وانشاء صناديق استثمارية مستدامة لتنويع الصادرات، مع استغلال الطاقة البشرية والطبيعية لتنمية مستدامة.

المراجع:

1) Barro, & Martin, S.-i. (2004). **Economic Growth 2nd ed**. MIT Press.
2) McNown, R., Sam, , C., & Goh, , S. (2018). **Bootstrapping the autoregressive distributed lag test for cointegration** 50(13). *Applied Economics*.
3) Porter, M. (1990). **The Competitive Advantage of Nations**. Harvard Business Review.
4) Smith, A. (1776). **An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations. London**: W. Strahan and T. Cadell.
5) سعيدي، و طبابيية. (2019). **تجربة الجزائر في تنمية الجزائر في تنمية الصادرات بين ضرورة التنويع واشكالية التبعية للمحروقات (الواقع والتطلعات المستقبلية)**. الممارسات الإدارية الذكية في تعزيز منظومة النزاهة والشفافية لمحاربة الفساد الإداري والمالي. الجزائر: المؤتمر الدولي الخامس.
6) عبد الحميد حمشة. (2013). **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**. الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة.
7) عبد القادر جبوري. (2006). **السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات**. الجزائر : جامعة الجزائر.
8) علي بطاهر. (2006). **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية**، فرع تحليل اقتصادي. الجزائر : جامعة الجزائر.
9) ليندة بالحراث. (2014). **الإجراءات المتبعة من طرف السلطات العمومية لأجل ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**. ملتقى وطني. الجزائر: جامعة الجزائر.
10) محمد بن ساحة. (2011). **أثر تنمية الصادرات غير الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**. الجزائر: رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي، غرداية.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

حسين خولة ، شلوفي عمير (2025)، **إشكالية تنويع الصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2023 دراسة قياسية باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة فوريه FARDL** ، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 10(العدد 02)، الجزائر : جامعة الوادي، الوادي، الجزائر ص.ص 111-126.

SCAN ME